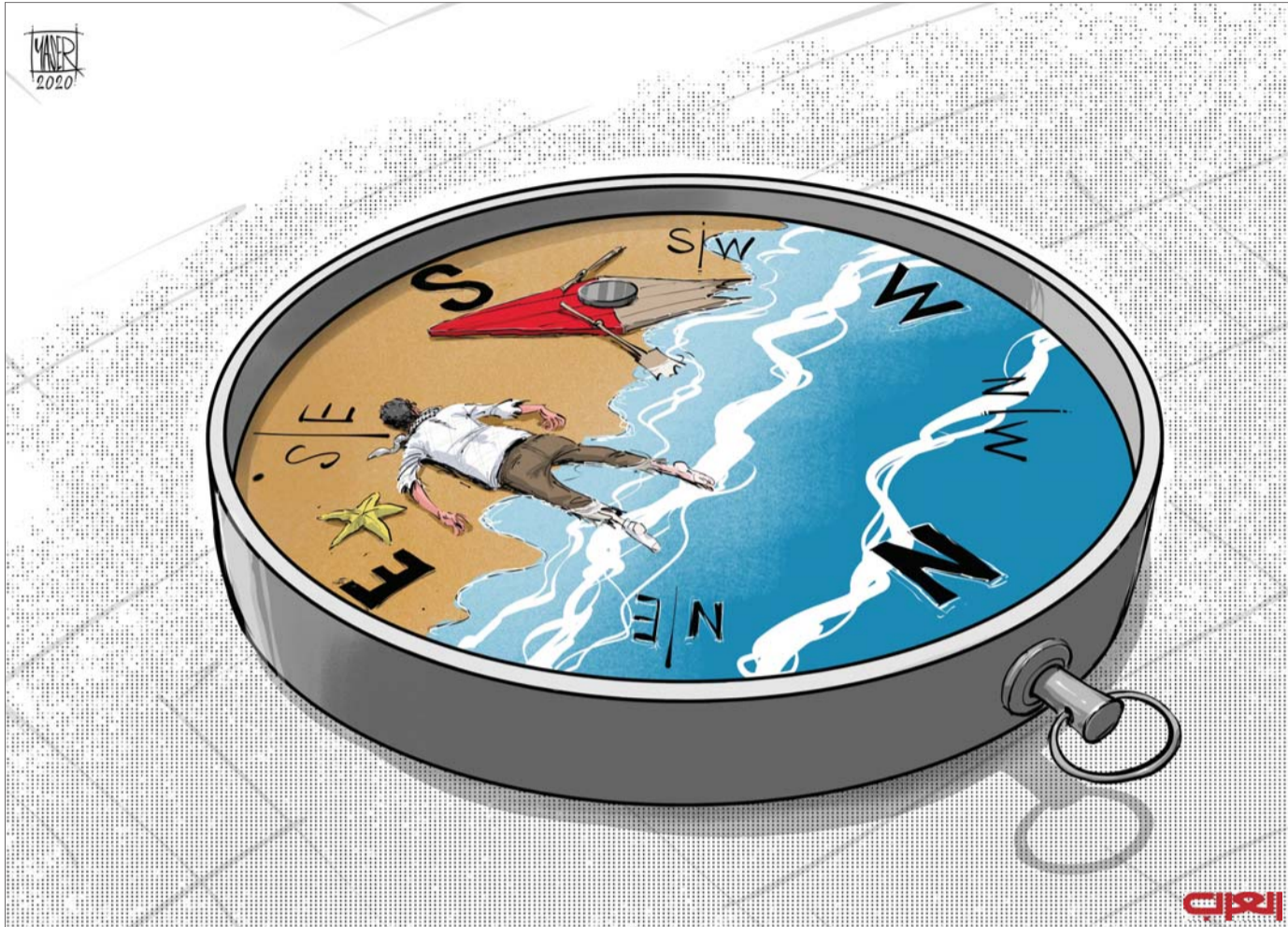


مفاوضات الحدود البحرية اللبنانية الإسرائيلية



والإمتداح من وزير الخارجية في حكومة نتانياهوغابي أشكنازي، ووزير الطاقة يوفال شتاينتس، على تسهيل الإختراق الذي سمح بالمناقشات. وقال شتاينتس مبشرا على الطريقة الإسرائيلية بـ"الخبر للجميع"، "هدفتنا هو إنهاء الخلاف حول الترسيم البحري الاقتصادي للمياه بين إسرائيل ولبنان، من أجل المساعدة في تنمية الموارد الطبيعية، لصالح جميع شعوب المنطقة". هكذا يأخذ الأميركيون والإسرائيليون فرص المبادرة، في أصعب أو أكثر الأوقات حرجا بالنسبة لإدارة ترامب وحكومة نتانياهوغ. ولم يكن ذلك سبتاح للطرفين، لولا أن العرب بلا بوصلة ويعبرون بأحوال تجاوزت في الترددي وصف المازق، وبات الانهيار مع ضياع البوصلة هو الوصف الأديق.

وسرعان ما صدر النفي من مصادر رسمية وحزبية، لكن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو ألمح إلى أن التفاهم على حل خلاف الخط الأزرق سيعقب حل الخلاف حول الحدود البحرية. الأميركيون من جهتهم، أو إدارة ترامب تحديدا، اعتبرت التطور اللبناني الإسرائيلي اختراقا جديدا في الشرق الأوسط فلاول مرة منذ 30 عاما، تتفق إسرائيل ولبنان على بدء مفاوضات لإنهاء النزاع طويل الأمد حول الحدود البحرية. وكانت أول التوقعات أن تبدأ المفاوضات يوم 12 أكتوبر الجاري، وتكون تحت علم الأمم المتحدة وفي استضافة المنسق الخاص لشؤون لبنان. ولم تخف حكومة نتانياهوغ بهجتها، وهي تكافح من أجل البقاء. فقد تلقت إدارة ترامب الشكر

على خط المغادرة الجغرافي، لكن "حزب الله" مع فصائل وأحزاب لبنانية أخرى، اعتبروا أن هناك أراض لبنانية ظلت محتلة وهي مزارع شبيعا. واقع الأمر الآن، أن مفاوضات ترسيم الحدود البحرية تبدأ، وسيحضرها خبراء ترسيم بحري وخبراء في الطاقة، على قاعدة أن الدولتين تتطلعان إلى تطوير حصصهما من الغاز. وبحكم الارتباك السياسي الراهن في لبنان، أن رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري، وهو المسؤول عن ملف الحدود البحرية، قد استبق الحدث وأفصح عن بعض المسكوت عنه، من تطور الاتصالات؛ فصرح أن الجانبين اللبناني والإسرائيلي قد اتفقا على حل خلافات حول الخط الأزرق إضافة إلى الحدود البحرية،

وفي الواقع يقتصر الخلاف على الحدود البرية، على "مزارع شبيعا" حسب التسمية المتداولة، وهي نفسها "جبل دوف" عند الإسرائيليين الذين يدسون مصطلحات الأسطورة، مع تحريك تطبيقاتها جغرافيا حسب المناسبة. ففي "مزارع شبيعا" يقول الإسرائيليون إن النبي إبراهيم أدى من فوق الجبل "عهدا مع الرب". أما في السياسة والتاريخ، فإن المزارع منطقة تتبع لبنان، موصولة بمرتفعات الجولان عند تقاطع الحدود اللبنانية السورية. وكانت سوريا تطالب بها قبل العام 1967 وعندما سيطرت إسرائيل على مرتفعات الجولان، بما فيها تلك المنطقة، فرضت عليها السيادة، ضمن قرار ضم الجولان في العام 1981. وعندما انسحبت إسرائيل من جنوب لبنان في عام 2000 صادقت الأمم المتحدة

إسرائيلية، واحدة من العناصر المتراكمة والتعارضات، على صعيد العلاقات الإيرانية التركية.

يتعلق موضوع التفاوض بخلاف على مساحة 860 كم مربع، في شرقي البحر المتوسط، بالقرب من حقول الغاز الطبيعي التي تقول إسرائيل إنها لها. وهذه المنطقة، التي وصفها أحدهم في حكومة إسرائيل بأنها على شكل شريحة "بيتزا" يلتقي رأسها مع رأس الناقورة اللبنانية، ويرى الطرف الإسرائيلي أن الخروج باتفاق حولها يمكن أن يفتح الباب لما يسمى "الاستقرار الإقليمي".

ولكي يكون واضحا أن هذه المفاوضات، جزء من سياق متكامل، أو محطة من المحطات التي تضمها الإدارة الأميركية؛ لم يتردد بومبيو في القول إن إدارة الرئيس ترامب تتطلع أيضا إلى محادثات منفصلة على مستوى الخبراء، لتحديد القضايا العالقة المتعلقة بالخط الأزرق (أي الحدود اللبنانية الإسرائيلية)، ومعلوم أن لبنان كان وإلى السنوات الثلاث الماضية يرفض الدمج بين عملية ترسيم الحدود البحرية وعملية فض الخلافات حول الحدود البرية. فقد أصر اللبنانيون على أن استعدادهم يقتصر على الحدود البحرية من أجل حقوقهم في الغاز. وما حدث أن الإسرائيليين هم الذين تراجعوا تكتيكيا، لتنسيق الخطوات مع الأميركيين، الذين يريدون استغلال المازقين الاقتصادي والسياسي في لبنان، والتلويح بغواية الثروة المتاحة ما لم يعطل نيلها الطرف نفسه الذي يعطل المساعدات الدولية.

ففي هذا السياق، يلتزم الأميركيون إستراتيجية الهجوم في معركتهم الباردة مع الإيرانيين، وهم يعرفون أن وضع لبنان أصبح حرجا جدا، والشعب اللبناني يريد إزاحة الطبقة السياسية والحصول على ثرواته لكي يعيش. كما أشار مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى ديفيد شينكر إلى الأمر في تصريحاته حول اتفاق إجراء المحادثات.

بعد إحراز النجاح في موضوع بدء المفاوضات، أطلق الأميركيون تصريحات متتالية، توحى افتراضا بقرب موعد المفاوضات حول الحدود البرية، وقال مساعد وزير الخارجية "إن ذلك سيكون مسارا منفصلا بين إسرائيل ولبنان واليونيفيل" بمعنى أن يلتقي الطرفان بحضور قوة الطوارئ الدولية.

عدلي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

كما هو مقرر، تبدأ بعد أيام قليلة، في بلدة الناقورة الحدودية اللبنانية على الساحل، مفاوضات مباشرة، إسرائيلية لبنانية، برعاية أميركية، حول ترسيم الحدود البحرية بين الدولتين. وستجرى المفاوضات في مقر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل). وينعقد الاجتماع الأول بعد أكثر من سنتين من "مفاوضات حول المفاوضات" كما أطلق عليها الإسرائيليون. وعلى الرغم من محدودية موضوع التفاوض، واقتصاره على الترسيم البحري دون البري، فإن هذا التطور، أحيط بالكثير من المحاذير اللبنانية الداخلية والإقليمية التي انعكست في التزام التكتيم على العديد من الأدوار التي سبقت التوصل إلى اتفاق على بدء المفاوضات. فقد أعرب وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو عن شكره الخاص للسفير الأميركي لدى تركيا ديفيد ساترفيلد، قائلا إنه صاحب الفضل في التوصل إلى الاتفاق على بدء المفاوضات بين لبنان وإسرائيل، اللذين لا علاقات دبلوماسية بينهما. وشكر بومبيو الرجل الذي كان يتابع الأمر طوال ثلاث سنوات، مع السفير ساترفيلد، وهو مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، ديفيد شينكر.

نبيه بري استبق الحدث وأفصح عن بعض المسكوت عنه من تطور الاتصالات قائلًا إن الجانبين اللبناني والإسرائيلي قد اتفقا على حل خلافات حول الخط الأزرق وذلك إضافة إلى الحدود البحرية

معنى ذلك أن هناك دورا تركيا مسكوتا عنه في عملية الوساطة. وبحكم ما يجري الآن على رقعة الشطرنج في الشرق العربي، يمكن اعتبار تلك الوساطة التركية، التي تطل لبنان الذي لا يزال منطقة نفوذ

الانقلاب وحكومة الأقنعة المزدوجة في العراق

أيضا. ولن يكون من السهل عليها أن تظهر كمجرد حكومة ماجورين الولي الفقيه. شيء ما من "العراقوية" يجب أن يطفو على السطح، فيظل مزجعا لطهران.

العراق في وضع المُلْس على أي حال. وعزلة حكومة ميليشياوية سوف تزيده إفلاسا. وهو ما لا يناسب إيران.

الخوف من وجود قوة عسكرية يقودها عزت الدوري إنما يستمد من واقع أن النظام السياسي القائم الموالي لإيران، ظل منبؤذا من جانب الغالبية العظمى لنخبة الجيش العراقي السابق

ولئن قادت الأوضاع المتدهورة الراهنة إلى اندلاع احتجاجات لم تتوقف على مدار عام، فإن حكومة لاتمر بامر قم مباشرة، سوف توفر للاحتجاجات وقودا سريع الاشتعال، يمكنه أن يحرق الأخضر واليابس. المنقلب الأكثر أهمية من ذلك كله، لا يتعلق بخطر وقوع انقلاب، وإنما بالحاجة المتواصلة لوجود حكومة ترددي قناعين، لتمارس ألعاب "النقطة" والخداع من دون نهاية. وهذا ما لا يكفي انقلاب. وما لم يكن العراقيون قادرين على اقتلاع المسامير التي في أحيبتهم، فإن شغل الأباطيل و"الروزخونيات" سيظل ينتج الوجع نفسه.

المؤسسات الحكومية الأخرى مخترقة من جانب هذه الميليشيات. وقد يتوفر لبعضها قادة مستقلون، إلا أنها تحتشد بمن يمكنهم شل هؤلاء، أو قتلهم.

الأميركيون ينسحبون، وأعدادهم لا تكفي لفعل شيء ذي جدوى، ولا حتى لحماية النفس، بما في ذلك السفارة الأميركية. وقد يكون من بديع المخيلة أو مرضها الزائد عن اللزوم، أن تكرر الميليشيات العراقية حصار السفارة الأميركية في طهران، الذي استمر 444 يوما بين الرابع من نوفمبر 1979 والعشرين من يناير 1981. وكانت "ملحمة" ظل يتغنى بها إرهابيو نظام الخميني، وتوفر للولي الفقيه من كانوا طلبة في وقتها، ليصبحوا من أركان السلطة في ما بعد.

كل هذا ممكن، بما في ذلك تكرار المهازل، ولكن المشكلة لا تكمن في قدرة ميليشيات الولي الفقيه على تنظيم الانقلاب. المشكلة تكمن في ماذا يمكنها أن تفعل من بعده. إيران راهنت على طول الخط على وجود حكومة ترددي قناعين. بحيث تبدو للأميركيين وكأنها حكومة قادرة على فعل بعض الأشياء، وتنصاع في الوقت نفسه لمطالب إيران وتتكفل بتغطية أعمال الفساد وتهريب الأموال، وتوقيع العقود الزائفة، وغير ذلك من الأعمال التي ظلت غايتها الوحيدة هي تسريب الثروات العراقية لتصب في صالح خزنة الحرس الثوري الإيراني. وجود حكومة ميليشياوية، ترددي قناعا واحدا، يجعلها فضيحة، تجاه الولايات المتحدة، كما تجاه العراقيين

وولاءاته الإيرانية. ولا سبيل للتيقن من أن انقلابا ميليشياويا على حكومة الكاظمي يمكن أن يحل هذه المعضلة. إيران تستطيع أن تنظم انقلابا في أي وقت تشاء. وميليشياتها قادرة على شل ليس الحكومة وحدها، ولكن أيضا كل أجهزتها الأمنية والعسكرية، بما فيها أكبر وحدات الجيش العراقي التي قد يستعين بها الكاظمي للدفاع عن نفسه. والسبب في ذلك يعود إلى أن هذه الأجهزة، كثيرها من

والخوف من وجود قوة عسكرية خفية يقودها الدوري، إنما يستمد من واقع أن النظام السياسي القائم، ظل منبؤذا من جانب الغالبية العظمى لنخبة الجيش العراقي السابق، فضلا عن أن تبعية النظام الراهن لإيران لم تكن مما يرضي العراقيين، لا في وسط البلاد ولا في جنوبها. وهي معضلة لم تتمكن إيران من التغلب عليها، حتى انكشفت بوضوح عندما اندلعت التظاهرات ضد فساد النظام

حكومة مصطفى الكاظمي. ويسود الاعتقاد بين أكثر هذه الميليشيات ولاء للولي الفقيه، أن الكاظمي يسعى إلى الحد من نفوذ إيران في العراق، وهو ما يعني الحد من نفوذ هذه الميليشيات. وفي حال أسفرت الانتخابات المرزعة في أواسط العام المقبل عن هزيمة الأحزاب التابعة لإيران، فإن ذلك يمكن أن يحفزها على البحث عن ذريعة لتغيير المسار.

علي الصراف
كاتب عراقي

لغز عزت الدوري نائب الرئيس العراقي السابق عاد إلى التداول بعد أن أعلن وزير داخلية حكومة بول بريمر في العراق، باقر جبر صولاغ، عن مخطط لانقلاب عسكري على النظام القائم.

صولاغ، لم يكشف عن مصدر معلوماته، ولا أكدت ذلك أجهزة الأمن والاستخبارات الرسمية، ولكنه قال إن تدريبات مكثفة يقوم بها الجناح العسكري لحزب البعث في شمال محافظة بابل ومثلث الموت، الواقع بين مناطق مكحول وخانوقة وسلسلة جبال حميرين، لها هدف واحد، وهو دعم مشروع الانقلاب العسكري الجديد. ولا أحد يعلم أين يعيش الدوري، أو ما إذا كان حيا من الأساس، ولكن الغموض ظل يحيط بأدواره منذ أن تكفل بقيادة الحركة النقشبندية، وهي حركة صوفية، ولكنها سرعان ما تحولت إلى حركة مسلحة وشديدة الانضباط والسرية بعد غزو العام 2003.

ويبلغ الدوري 78 عاما من العمر، وكان يعاني من المرض، ولكنه ظل قوي البنية، وقادرا على جذب الولاء والمردين، بسبب إخلاصه للرئيس الراحل، وبسبب بساطته وزهده. تحذير صولاغ من وجود مخطط لانقلاب عسكري، قد يعني أن هناك بالفعل من يخطط لانقلاب عسكري، ولكن بين أوساط الميليشيات التابعة لإيران، بحيث يُخَدَّ المخطط المزوم كذريعة لانقلاب هذه الميليشيات على

